

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان بشأن تطورات

ملف تاورغاء

إننا نحن أهالي مدينة مصراته مصراته الممثلين في كل من رابطة أسر الشهداء والمفقودين ، ومجلسي أعيان مصراته ، والمجلس العسكري ، وعدد من مؤسسات المجتمع المدني ، ومقدمي القبائل ، والشخصيات المشاركين في هذا البيان .

في الوقت الذي نؤكد فيه على دعمنا الكامل لكافة الجهود المخلصة الساعية لإعادة بناء النسيج الإجتماعي ، والوصول إلى مصالحة وطنية شاملة ، والمعالجة المبنية على أسس حقيقية للكثير من الملفات الاجتماعية في شتى ربوع الوطن بما فيها ملف تاورغاء ، وسعياً للوصول إلى إرساء أسس مصالحة دائمة بين كل من مصراته والفرع البلدي تاورغاء ، وقفل هذا الملف نهائياً ، وقطع الطريق أمام المستغلين لهذا الملف ، والمتاجرين به سياسياً .

وفي الوقت الذي نعبر فيه عن رغبة صادقة لدى أهالي مدينة مصراته في الوصول إلى مصالحة حقيقية وشاملة في شتى ربوع الوطن ، وذلك على الرغم مما قدمته مدينة مصراته من تضحيات جسيمة .

فإننا نود التأكيد على ما يلي :-

أولاً :- تحميل الجهات المعنية المسؤولية المترتبة عن المعالجة الخاطئة لملف مصراته تاورغاء ، وإدانة ما جرى من خرق للاتفاق الموقع بين اللجنتين المشكلتين لهذا الملف بتاريخ 2016/08/31م والمصادق عليه بتاريخ 2017/06/19 م والمتمثل فيما يلي:

1. إعلان تاريخ للعودة دون الالتزام بتنفيذ كافة بنود الإتفاق وفقاً للترتيب الوارد به ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالعدالة والمصالحة ، وتسليم المطلوبين للعدالة ، واتخاذ التدابير الأمنية اللازمة ، والتهينة العمرانية ، والتعويضات وجبر الضرر لجميع الأطراف ، خصوصاً أن الاتفاق نص صراحة في المادة العاشرة منه على أنه (فور الانتهاء من هذه الخطوات تكون تاورغاء مفتوحة للعودة) .

2. العديد من التصريحات والبيانات والمواقف المستفزة الصادرة عن عدد من ممثلي تاورغاء ، والتي من بينها التصريحات المتكررة لعضو مجلس النواب عن تاورغاء وآخرها ما صدر عنه بشأن ثورة السابع عشر من فبراير، والبيان الصادر بتاريخ : 2017/6/21م ، أي بعد يومين من الاعتماد والتصديق على الإتفاق المشار إليه باسم (مشايخ وأعيان والمجلس البلدي ومؤسسات المجتمع المدني وشباب السلف الصالح والقوة المساندة تاورغاء ، في المنطقة الممتدة من سرت غرباً إلى الحدود المصرية شرقاً) ، وما تضمنه من عبارات عدوانية وتحريضية ضد مدينة مصراته ، وتشكيل كتبية من أبناء تاورغاء تابعة لما يسمى بعملية الكرامة ، وصدور تهديدات عن عدد من منتسبيها ، مما يعبر جميعه عن رفضهم الإتفاق وعدم وجود رغبة حقيقة لديهم في المصالحة .



3. قرار وزير الداخلية المفوض رقم 48 لسنة 2018 م بشأن انشاء مديرية أمن بتاورغاء الصادر بتاريخ 2018/01/23 م .

ثانياً :- نطالب بالتزام حكومة الوفاق الوطني المصادقة على الاتفاق المشار إليه أعلاه ، بتنفيذ قانون رقم 1 لسنة 2014 م بشأن رعاية أسر الشهداء والمفقودين ، على أن يكون ذلك قبل البدء في تنفيذ إجراءات عودة أهالي تاورغاء .

ثالثاً :- الوقف الفوري لكافة الأعمال الجارية حالياً بتاورغاء ، التي من شأنها تغيير معالم المنطقة ، مما يترتب عنه طمس وإخفاء المقابر والأدلة التي قد تقود إلى معرفة مصير المفقودين في تاورغاء منذ سنة 2011م ، وذلك إلى أن يتم اتباع الإجراءات المنصوص عليها وفقاً للقوانين المحلية والدولية بشأن البحث عن المفقودين ، والإرشاد إلى مقابرهم قبل العودة ، وتحميل الجهات المعنية مسؤولية إخفاء هذه المعالم .

رابعاً :- عدم تدويل الملف والنص على حصر النظر في كافة القضايا المتعلقة بهذا الملف على السلطات القضائية الليبية .

خامساً :- التأكيد على أن تاورغاء فرع بلدي من فروع بلدية مصراتة كما كانت في السابق تابعة لمديرية أمن مصراتة ، والمنطقة العسكرية الوسطى ، والتبعية الإدارية للقطاعات المختلفة إسوة ببقية فروع بلدية مصراتة ، مع التزام تاورغاء بالتنسيق مع مصراتة في اتخاذ كافة المواقف والقرارات ذات المصلحة العامة والمشاركة ، وعدم الدخول في أي تحالفات تضر بمصلحة مصراتة ، وذلك نظراً للجوار وتداخل كافة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية .

سادساً :- معالجة ملف تاورغاء ضمن معالجة شاملة لملفات النازحين والمهجرين في شتى ربوع الوطن ، وفي مقدمتها مهجري بنغازي .

سابعاً :- تأجيل العودة إلى حين معالجة كافة النقاط والقضايا المشار إليها ، وذلك للوصول إلى معالجة موضوعية واقعية عادلة لهذا الملف البالغ الحساسية ، بعيداً عن المزايدات الإعلامية ، والمتاجرة السياسية ، لتحقيق مصلحة حقيقية شاملة قبل العودة .

رحم الله شهداء ثورة السابع عشر من فبراير

وحفظ الله ليبيا

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صدر في مصراتة بتاريخ 14 جمادى الأولى 1439 هـ الموافق 31 يناير 2018 م .

